مطردة.

وفي سنة 29 هـ، قام عثمان بن عفان ﷺ بتوسيع مسجد رسول الله ﷺ في المدينة. وقد ذكر أن القصة وهي الحجارة من الجص كانت تنقل من بطن نخل، وهو مكان خارج المدينة، للاستعانة بها في بناء المسجد[1]. وقد ذكر الطبري أن عثمان بن عفان ﷺ بنى المسجد النبوي "بالحجارة المنقوشة وجعل عمده من حجارة فيها رصاص، وسقفه ساجًا، وجعل طوله ستين ومائة ذراع، وعرضه مائة وخمسين ذراعًا، وجعل أبوابه على ما كانت عليه على عهد عمر ستة أبواب"[2]. وقد ذكر ابن قتيبة أن مسجد المدينة "كان على عهد رسول الله ﷺ مبنيا بلبن، وسقفه الجريد، وعمده خشب النخل، فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً، وزاد فيه عمر، ثم غيّره عثمان، فزاد فيه زيادة كثيرة وبنى جداره بالحجارة المنقوشة وبالفضة، وجعل عمده من حجارة منقوشة، وسقفه بالساج"[3].

إن ما تقدم، يشير إلى وجود معالم نهضة عمرانية في عهد الخليفة عثمان تستهدف تغيير أسلوب البناء والمواد المستخدمة فيه بصورة تتناسب مع تطور المجتمع وتنامي قوة وثروة الدولة العربية الإسلامية، ولا بدّ أن تحقيق هذا الهدف قد تطلب الاستعانة بخبرات سكان الأقاليم المحررة في العراق والشام ومصر وغيرها، ويلاحظ أن التوسع في العمران لم يقتصر على بناء المسجد الحرام والمسجد النبوي بل امتد إلى بناء الكثير من المنازل والقصور في المدينة التي تعود ملكيتها إلى أهل المدينة وبعض كبار الصحابة[4]. كما أن مساحة المدينة قد اتسعت في هذا العهد حتى وصلت حدود جبل سلع، مما أثار استياء أبي ذر الغفاري لأنه عد ذلك من مظاهر الترف والخروج على حالة البساطة التي كان عليها المجتمع في العهد النبوي[5].

ثالثًا: التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأزمة الخلافة:

إن موقف أبي ذر الغفاري ﷺ من الإقبال على الدنيا وجمع الثروات. والتوسع في العمران يشكّل مؤشراً واضحًا على موقف بعض الصحابة وغيرهم من أبناء القبائل العربية وسكان البلاد المحررة من هذه الظاهرة، والذي هو بمجمله يختلف عن موقف

(1) المصدر نفسه، ج 4، ص 267.
(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 267.
(3) ابن قتيبة: المعارف، ص 313.
(4) المسعودي: مروج الذهب، ج 2، ص 368.
(5) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 284.

الخليفة وولاته على الأمصار. فقد أورد الطبري أن أبا ذر الغفاري دخل على معاوية بن أبي سفيان في الشام فقال له: "ما يدعوك إلى أن تسمي مال المسلمين مال الله قال: يرحمك الله يا أبا ذر، ألسنا عباد الله، والمال ماله، والخلق خلقه، والأمر أمره قال: فلا تقله، قال: فإني لا أقول أنه ليس لله، ولكن سأقول: مال المسلمين"[1].

ولم يكن الخلاف الآنف الذكر في جوهره خلافًا حول الألفاظ والمصطلحات، وإنما كان يتعداه إلى كيفية جمع الأموال والثروات وإنفاقها. لذا فقد روى أن أبا ذر الغفاري كان يقول: "يا معشر الأغنياء واسوا الفقراء. بشر الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاوٍ من نار تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم فما زال حتى ولع الفقراء بمثل ذلك، وأوجبوه على الأغنياء وحتى شكا الأغنياء ما يلقون من الناس"[2]. فكتب معاوية إلى الخليفة يشكو إليه أمر أبي ذر، فرد عليه بكتاب يقول له فيه: "إن الفتنة قد أخرجت خطمها وعينيها، فلم يبق إلاّ أن تثب، فلا تنكأ القرح، وجهز أبا ذر إلي، وابعث معه دليلاً وزوده، وأرفق به وكفكف الناس ونفسك ما استطعت"[3].

إن ما تقدم يشير إلى أن الخليفة عثمان بن عفان ﷺ كان قد بدأ يستشعر أبعاد الأزمة وخطورتها على الأوضاع العامة في الدولة والمجتمع. لذا فقد أوصى وإليه على الشام بأن يرفق بالناس ويحسن معاملتهم.

وحين وصل أبو ذر إلى المدينة، ودخل على عثمان ﷺ قال له: "يا أبا ذر ما لأهل الشام يشكون ذربك فأخبره أنه لا ينبغي أن يقال: مال الله، ولا ينبغي للأغنياء أن يقتنوا مالاً. فقال: يا أبا ذر عليّ أن أقضي ما عليّ، وآخذ ما على الرعية، ولا أجبرهم على الزهد، وأن أدعوهم إلى الاجتهاد والاقتصاد"[4]. غير أن أبا ذر لم يقتنع برأي الخليفة، وطلب أن يسمح له باعتزال المجتمع في قرية لا تبعد كثيراً عن المدينة تدعى "الربذة". فسمح له الخليفة بذلك "فخرج حتى نزل الربذة، فخط بها مسجداً، واقطعه عثمان صرمة من الإبل – أي ما بين العشرين والثلاثين من الإبل – وأعطاه مملوكين، وأرسل إليه أن تعاهد المدينة حتى لا ترتد إعرابياً ففعل"[5].

وقد مكث أبو ذر معتزلاً الحياة العامة في الربذة حوالي السنتين حتى توفي في سنة

(1) المصدر نفسه، ج 4، ص 283.
(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 283.
(3) المصدر نفسه، ج 4، ص 283 – 284.
(4) المصدر نفسه، ج 4، ص 284.
(5) المصدر نفسه، ج 4، ص 284.

32 هـ. وكان خلافه مع معاوية في الشام وإرساله إلى المدينة قد بدأ في سنة 30 هـ [1].

إن الأزمة التي عبرت عنها مواقف أبي ذر الغفاري ﷺ الآنفة الذكر جديرة بالدراسة لمحاولة التعرف على أسبابها البعيدة والقريبة لأنها كانت في حقيقتها أزمة التحولات الكبرى التي بدأت في المجتمع العربي الإسلامي قبل عهد عثمان بن عفان ﷺ واستمرت في التفاقم حتى أصبح علاجها في أواخر عهده من المعضلات التي يصعب حلها. فما هي الأسباب الرئيسة التي كانت تقف وراءها [2]:

1. لقد ترتب على تطبيق نظام العطاء على التفضيل منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ، حدوث تفاوت كبير في الدخل السنوي يتجاوز العشرة أضعاف بين الشريحة الدنيا من أصحاب العطاء (الروادف) وجلهم من أبناء القبائل العربية التي التحقت بالجهاد بعد معارك القادسية واليرموك، وبين الشريحة العليا الذين التحقوا بالجهاد قبل ذلك، مما ولّد تذمراً واضحًا بين أفراد الفئة الأولى وجعلهم يميلون إلى حسد الفئة الثانية وانتقاد سياسة الدولة التي كان معظم أصحاب العطاءات العالية من رجالها.
2. لقد كان كثير من أصحاب العطاءات العالية تجاراً من قبيلة قريش لذا فإنهم قد استثمروا أموالهم في التجارة، والمضاربة بالأراضي واستبدالها، وتملك الأراضي الزراعية واستثمار أموالهم فيها، مما ساعد على تنامي ثرواتهم بشكل حاد وسريع كما هو الأمر بالنسبة لثروات الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن ابن عوف وسعد بن أبي وقاص وغيرهم[3]. أما الروادف وغيرهم من أبناء القبائل العربية ذوي العطاءات الواطئة فكانوا ينفقون عطاءهم دون أن تتاح لهم إمكانية إدخار قسم منه لاستثماره لضآلته من جهة ولعدم خبرتهم بشؤون التجارة والإستثمار من جهة أخرى.

ولم يجد أفراد هذه الفئة دوافع قوية للتذمر طالما كانت الفتوحات في أوج قوتها، وذلك لأنهم كانوا يحصلون على حصة مناسبة من الغنائم تضاف إلى دخلهم من العطاء. غير أن موقفهم بدأ في التغير بعد أن فترت حركة الفتوح ثم مالت للتوقف في

(1) المصدر نفسه، ج 4، ص 283، 308.

(2) للتوسع في دراسة هذه المسألة، يراجع: طه حسين: الفتنة الكبرى (عثمان) ص 79 – 201؛ الدوري: مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، ص 50 – 57، نجمان ياسين: تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، ص 247 – 293.

(3) المسعودي: مروج الذهب، ج 2، ص 367 – 369.

أواخر عهد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ، مما أدى إلى انخفاض مواردهم المالية بشكل حاد، ومن ثم فقد بدأوا يرفعون أصواتهم بالشكوى والتذمر، وافتعال المشكلات. وكانت أكبر مراكز المعارضة والشغب هي الأمصار التي يتجمع فيها هؤلاء المقاتلون وهي الكوفة والبصرة في العراق، والفسطاط في مصر[1].

لقد كان رجال المعارضة يشعرون أن الأراضي المفتوحة هي غنائم حصلوا عليها بحد سيوفهم، ومن ثم فهم أحق الناس بها وبوارداتها، ومن ثم لم يرتاحوا لقرار الخليفة عمر بن الخطاب بإبقاء هذه الأراضي بيد أصحابها على أن يؤدوا الخراج إلى الدولة مقابل استثمارهم لها. وكان مما زاد في نقمة هؤلاء أن معظم إيرادات الخراج كانت تذهب إلى بيت المال وإلى جيوب أصحاب العطاءات العالية. فلا غرابة أن نلاحظ أن شرارة (الفتنة) قد انطلقت من مجلس أمير الكوفة لكلمة عابرة قالها تمس هذه المسألة، فقد أورد الطبري في أحداث سنة 33 هـ أن سعيد بن العاص، وكان أميراً على الكوفة، قال في مجلسه وهو يسمر مع بعض أهل الكوفة "إنما هذا السواد بستان لقريش، فقال الأشتر: أتزعم أن السواد الذي أفاءه الله علينا بأسيافنا بستان لك ولقومك والله ما يزيد أوفاكم فيه نصيباً إلاّ أن يكون كأحدنا، وتكلم القوم. قال: فقال عبد الرحمن الأسدي – وكان على شرطة سعيد – أتردون على الأمير مقالته وأغلظ لهم، فقال الأشتر: من ها هنا لا يفوتنكم الرجل، فوثبوا عليه فوطأوه وطئاً شديداً، حتى غشي عليه"[2].

3. إن الموقف الحاد الذي عبّر عنه بعض الزعماء القبليين من أهل الكوفة، ربما كان يعبر عن ضيق أبناء القبائل العربية التي استوطنت في الأمصار من نفوذ قريش المالي والسياسي. وقد عبّروا عن شعورهم هذا بشكل صريح في حوارهم مع معاوية بن أبي سفيان حين نفاهم الخليفة عثمان بن عفان عن الكوفة إلى بلاد الشام. فقد أورد الطبري أن معاوية قال لهم لقد "بلغني أنكم نقمتم قريشاً، وإن قريشًا لو لم تكن عدتم أذلة كما كنتم، وإن أنمتكم لكم إلى اليوم جنّة فلا تشذو عن جنّتكم..."[3]، فأجابه أحدهم بقوله: "أما ما ذكرت من قريش، فإنها لم تكن أكثر العرب ولا أمنعها فتخوفنا، وأما ما ذكرت من الجنة، الجنة إذا اخترقت

(1) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 279، ص 281

(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 323

خلص إلينا"[1].

4. إن تطور الأحداث والمواقف يشير إلى أن زعماء المعارضة في الأمصار، ربما أدركوا أنه ليس من مصلحتهم أن يدخلوا في صراع مع قبيلة قريش على نحو مكشوف لأن ذلك سيدفع رجالها إلى الالتفاف حول الخلافة والدفاع عنها.

لذا فإنهم فضّلوا أن يركزوا هجومهم على ولاة الخليفة في الأمصار، وانتقاد الخليفة على سياسته الإدارية والمالية من أجل عزله عن مؤيديه وبخاصة كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار الذين يتمتعون بنفوذ قوي بين أبناء الأمة.

وهكذا أخذت المعارضة تظهر بمظهر الحريص على مصالح الأمة والمدافع عن مثلها العليا من خلال صياغة الانتقادات الموجهة إلى عثمان ﷺ وعماله على النحو الذي يصورهم بصورة المنحرفين والخارجين على سياسة العدل والمساواة التي أمر بها الإسلام[2]. وقد لخّص ابن سعد الموقف من عثمان ﷺ والمآخذ التي وجهت إليه، وكلها أمور فيها نظر، في النص الآتي: "لما ولي عثمان عاش اثنتي عشر سنة أميرًا يعمل ست سنين لا ينقم الناس عليه شيئا، وإنه لأحب إلى قريش من عمر بن الخطاب لأن عمر كان شديداً عليهم، فلما وليهم عثمان لأن لهم ووصلهم، ثم توانى في أمرهم واستعمل أقرباءه وأهل بيته في الست الأواخر، وكتب لمروان بخمس مصر، وأعطى أقرباءه المال، وتأول في ذلك الصلة التي أمر الله بها، واتخذ الأموال، واستسلف من بيت المال، وقال: إن أبا بكر وعمر تركا من ذلك ما هو لهما وإني أخذته فقسمته في أقربائي، فأنكر الناس عليه ذلك"[3].

إن دراسة النص الآنف الذكر على ضوء الوقائع التاريخية تقود إلى تثبيت التحفظات الآتية حوله:

1- يتسم هذا النص بالعمومية وعدم التحديد الدقيق للوقائع والأخبار فهو يتهم عثمان بأنه قد استعمل أقرباءه وأهل بيته في الست الأواخر من حكمه (من سنة 30 – 35 هـ). في حين تؤكد المصادر التاريخية خلاف ذلك، فهو قد أقر معاوية بن أبي سفيان على ولاية الشام منذ توليه الخلافة، لأن معاوية كان واليا عليها منذ عهد عمر بن الخطاب ﷺ[4]. وعيّن الوليد بن عقبة على الكوفة في سنة

(1) المصدر نفسه، ج 4، ص 319.
(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 341 – 342.
(3) ابن سعد: الطبقات، ج 3، ص 64.
(4) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 289 – 290.

25 هـ[1]، وحين عزله سنة 30 هـ عيّن خلفًا له على الكوفة سعيد بن العاص[2]. وفي سنة 29 هـ عيّن عبد الله بن عامر على البصرة[3]، أما عبد الله بن سعد بن أبي سرح فقد عيّنه على ولاية مصر بدلا عن عمرو بن العاص سنة 27 هـ[4]. ويلاحظ أن العديد من هؤلاء الولاة مثل معاوية بن أبي سفيان والوليد بن عقبة، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح قد عملوا في الإدارة منذ عهد عمر بن الخطاب ﷺ[5]، مما يشير إلى أن اعتماد عثمان ﷺ عليهم كان راجعًا إلى كفاءتهم الإدارية لا إلى قرابتهم له، وأن كل ذلك قد تم في النصف الأول من خلافته لا النصف الثاني.

2- لم يكن جميع ولاة عثمان من أقربائه، فقد ذكر الطبري أنه حين قتل عثمان كان واليه على مكة عبد الله بن الحضرمي، وعلى الطائف القاسم بن ربيعة الثقفي، وعلى صنعاء يعلى بن منيه، وعلى الجند عبد الله بن أبي ربيعة، هذا فضلا عن أن معظم عماله على الخراج والجند والقضاء لم تكن له صلة قرابة بهم[6].

3- ورد في النص الذي أورده ابن سعد أن عثمان كتب لمروان بخمس غنائم أفريقية، وذلك غير صحيح، والصحيح أنه كان قد وعد عبد الله بن سعد بن أبي سرح أن يعطيه خمس خمس غنائم إفريقية أن أفلح في فتحها... فلما تم له ذلك، وأراد الوفاء له بوعده احتج الجند على ذلك فتوقف عن إعطائه ذلك[7].

4- أما عن المسألة إعطاء أقاربه الأموال فقد أورد الطبري جواب الخليفة عثمان ﷺ على ذلك أمام ناقديه فقال: "وقالوا: إني أحب أهل بيتي وأعطيهم، فأما حبي فإنه لم يمل معهم على جور، بل أحمل الحقوق عليهم، وأما عطاؤهم فإن ما أعطيهم من مالي، ولا أستحل أموال المسلمين لنفسي، ولا لأحد من الناس، ولقد كنت أعطي العطية الكبيرة الرغيبة من صلب مالي أزمان رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر (رضي الله عنهما)، وأنا يومئذ شحيح حريص، أفحين أتيت على أسنان أهل بيتي، وفني عمري، وودعت الذي لي في أهلي، قال الملحدون ما قالوا وإني والله ما حملت على مصر من الأمصار فضلا فيجوز ذلك لمن قاله، ولقد رددته عليهم،

(1) المصدر نفسه، ج 4، ص 252.
(2) المصدر نفسه، ج 4، ص 271 – 279.
(3) المصدر نفسه، ج 4، ص 264.
(4) المصدر نفسه، ج 4، ص 253 - 256.
(5) المصدر نفسه، ج 4، ص 289، 252، 253.
(6) المصدر نفسه، ج 4، ص 421 – 422.
(7) المصدر نفسه، ج 4، ص 253 – 254.

وما قدم عليّ إلاّ الأخماس، ولا يحل لي منها شيء، فولى المسلمون وضعها في أهلها دوني، ولا تبلغت من مال الله بفلس فما فوقه، وما أتبلغ منه ما آكل إلاّ مالي"[1].

وإن مما يعزز ما ذكره الخليفة عثمان ﷺ في هذا المجال أن جميع أصحاب الثروات الكبيرة التي أشارت المصادر إلى أسمائهم عدا عثمان نفسه الذي كان غنيا قبل توليه الخلافة، لم يكن بينهم أحد من أقرباء عثمان أو ولاته الذين كثر الطعن عليهم، علما بأن أصحاب هذه المصادر لم يكونوا متعاطفين مع عثمان بن عفان ﷺ وعامة بني أمية[2].

يظهر مما تقدم، أن معظم الإنتقادات التي وجهت إلى سياسة الخليفة عثمان بن عفان ﷺ الإدارية والمالية كانت غير دقيقة، وكان القصد منها إثارة الرأي العام عليه من أجل تحقيق أهداف أصحابها الحقيقية والتي كان من بينها الرغبة في تملك الأراضي المفتوحة بصفتها غنائم للفاتحين، وتغيير نظام العطاء على التفضيل، وإزاحة قريش عن السلطة. وإن مما يؤيد ذلك ما أورده الطبري من "أن الذين لا سابقة لهم ولا قدمة لا يبلغون مبلغ أهل السابقة والقدمة في المجالس والرياسة والحظوة، ثم كانوا يعيبون التفضيل، ويجعلونه جفوة، وهم في ذلك يختفون به ولا يكادون يظهرونه، لأنه لاحجة لهم والناس عليهم، فكان إذا لحق بهم لاحق من ناشيء أو أعرابي أو مُحَرَّر استحلى كلامهم، فكانوا في زيادة وكان الناس في نقصان حتى غلب الشر"[3].

ويبدو أن معاوية بن أبي سفيان كان قد وقف على حقيقة هؤلاء الناس حين تحاور معهم في أثناء قدومهم عليه في الشام فكتب إلى الخليفة عثمان بن عفان ﷺ يقول: "إنه قدم عليّ أقوام ليست لهم عقول ولا أديان أثقلهم الإسلام، وأضجرهم العدل، لا يريدون الله بشيء، ولا يتكلمون بحجة، إنما همهم الفتنة، وأموال أهل الذمة..."[4].

وقد أشار الطبري إلى وجود أصابع خفية كانت تحرك الناقمين على عثمان بن عفان ﷺ وتوجه حركتهم، فذكر أن عبد الله بن سبأ، وكان يهوديا من أهل صنعاء، يدعى ابن السوداء، لأن أمه كانت سوداء البشرة، أسلم في عهد الخليفة عثمان، ثم أخذ يتنقل

(1) المصدر نفسه، ج 4، ص 347 – 348.
(2) المسعودي: مروج الذهب، ج 2، ص 367 – 368.
(3) الطبري: تأريخ، ج 4، ص 281.
(4) المصدر نفسه، ج 4، ص 321.